

## تفسير البحر المحيط

@ 158 @ يهدي استثناء منقطع ، أي لكنه يحتاج إلى أن يهدي كما تقول : فلان لا يسمع غيره إلا أن يسمع ، أي لكنه يحتاج إلى أن يسمع . وقيل : أم من لا يهدي في الرؤساء المضلين انتهى . ويكون استثناء متصلًا لأنه إذ ذاك يكون فيهم قابلية الهداية ، بخلاف الأصنام . فما لكم استفهام معناه التعجب والإنكار أي : أي شيء لكم في اتخاذ هؤلاء الشركاء إذ كانوا عاجزين عن هداية أنفسهم ، فكيف يمكن أن يهدوا غيرهم ؟ كيف تحكمون استفهام آخر أي : كيف تحكمون بالباطل وتجعلون □ أنداداً وشركاء ؟ وهاتان جملتان أنكر في الأولى ، وتعجب من اتباعهم من لا يهدي ولا يهتدي ، وأنكر في الثاني حكمهم بالباطل وتسوية الأصنام برب العالمين . .

{ وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا طَغْيًا إِنَّ الْظَّالِمِينَ لَا يُغْنِي عَنْهُ الْحَقُّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ } : الظاهر أن أكثرهم على بابه ، لأن منهم من تبصر في الأصنام ورفضها كما قال : % ( أربّ يبول الثعلبان برأسه % . لقد هان من بالت عليه الثعالب .

% ) .

وقيل : المراد بأكثرهم جميعهم ، والمعنى : ما يتبع أكثرهم في اعتقادهم في □ وفي صفاته إلا طغياً ، ليسوا متبصرين ولا مستندين إلى برهان ، إنما ذلك شيء تلقفوه من آبائهم . والظن في معرفة □ لا يغني من الحق شيئاً أي : من إدراك الحق ومعرفته على ما هو عليه ، لأنه تجويز لا قطع . وقيل : وما يتبع أكثرهم في جعلهم الأصنام آلهة ، واعتقادهم أنها تشفع عند □ وتقرب إليه . وقرأ عبد □ : تفعلون بالتاء على الخطاب التفاتاً والجملة تضمنت التهديد والوعيد على اتباع الظن ، وتقليد الآباء . وقيل : نزلت في رؤساء اليهود قريش . .

{ وَمَا كَانَ هَٰذَا الْقُرْءَانُ أَنْ يَفْتَرِي \* مِنَ دُونِ اللَّهِ وَلَا كُنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيَّنَّ يَدَايِهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنَ رَبِّ الْعَالَمِينَ } : لما تقدم قولهم : { ائْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَا أَوْ بَدِّلْهُ } وكان من قولهم : إنه افتراه قال تعالى : وما كان هذا القرآن أن يفترى أي : ما صح ، ولا استقام أن يكون هذا القرآن المعجزة مفترى . والإشارة بهذا فيها تفخيم المشار إليه وتعظيمه ، وكونه جامعاً للأوصاف التي يستحيل وجودها فيه أن يكون مفترى . والظاهر أن أن° يفترى هو خبر كان أي : افتراء ، أي : ذا افتراء ، أو مفترى . ويزعم بعض النحويين

أنّ أن° هذه هي المضمرة بعد لام الجحود في قولك : ما كان زيد ليفعل ، وأنه لما حذفت اللام أظهرت أن° وأن° اللام وأن يتعاقبان ، فحيث جيء باللام لم تأت بأن بل تقدرها ، وحيث حذفت اللام ظهرت أن° . والصحيح أنهما لا يتعاقبان ، وأنه لا يجوز حذف اللام وإظهار أن إذ لم يقم دليل على ذلك . وعلى زعم هذا الزاعم لا يكون أن° يفترى خبراً لكان ، بل الخبر محذوف . وأن يفترى معمول لذلك الخبر بعد إسقاط اللام ، ووقعت لكن° هنا أحسن موقع إذ كانت بين نقيضين وهما : الكذب والتصديق المتضمن الصدق ، والذي بين يديه الكتب الإلهية المتقدمة قاله ابن عباس كما جاء مصدقاً لما معكم . وعم الزجاج الذي بين يديه أشراف الساعة ، ولا يقوم البرهان على قریش إلا بتصديق القرآن ما في التوراة والإنجيل ، مع أن الآتي به يقطعون أنه لم يطالع تلك الكتب ولا غيرها ، ولا هي في بلده ولا قومه ، لا بتصديق الإشراف ، لأنهم لم يشاهدوا شيئاً منها . وتفصيل الكتاب تبين ما فرض وكتب فيه من الأحكام والشرائع . وقرأ الجمهور : تصديق وتفصيل بالنصب ، فخرجه الكسائي والفراء ومحمد بن سعدان والزجاج على أنه خبر كان مضمرة أي : ولكن كان تصديق أي مصدقاً ومفصلاً . وقيل : انتصب مفعولاً من أجله ، والعامل